A

WIPO
المنظمة العالمية
للملكية الفكرية

CDIP/27/8
الأصل: الإنكليزية
التاريخ: 4نوفمبر 2021

اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية

الدورة السابعة والعشرون
جنيف، من 22 إلى 26 نوفمبر 2021

اقتراح مشروع مقدم من تونس للحد من حوادث الشغل والأمراض المهنية من خلال الابتكار والملكية الفكرية

وثيقة من إعداد الأمانة

1 - في خطاب مؤرخ في 21 أكتوبر 2021، قدم المعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية في تونس اقتراح مشروع بشأن "*الحد من حوادث الشغل والأمراض المهنية من خلال الابتكار والملكية الفكرية*"، لتنظر فيه اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية (لجنة التنمية) في دورتها السابعة والعشرين.

2 - ويرد الخطاب واقتراح المشروع في مرفق هذه الوثيقة.

3 - *إن اللجنة مدعوة للنظر في المعلومات المتضمنة في مرفق هذه الوثيقة.*

[يلي ذلك المرفق]

CDIP/27/8
ANNEX
المرفق

الجمهورية التونسية

وزارة الصناعة والمناجم والطاقة

21 أكتوبر 2021

سيدي المحترم،

يسر المعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية أن يقدم رسميًا مشروعًا رائدًا حول استخدام الابتكار والملكية الفكرية للحد من حوادث الشغل والأمراض المهنية، وذلك كجزء من عمل لجنة التنمية.

تجدون طيه مسودة المشروع.

واعتمادًا على تعاونكم القيم واهتمامكم المستمر بعمل مؤسستنا، نطلب منكم، سيدي، قبول أسمى آيات التقدير.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

(توقيع) رياض السوسي

المدير العام

المعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية

السيد دارين تانغ

المدير العام

المنظمة العالمية للملكية الفكرية

1. ملخص	
رمز المشروع	*DA_1_10_19_30_31*
عنوان المشروع	*اقتراح مشروع مقدم من تونس للحد من حوادث الشغل والأمراض المهنية من خلال الابتكار والملكية الفكرية*
توصيات أجندة التنمية	*التوصية 1:* يجب أن تتميز أنشطة الويبو في مجال المساعدة التقنية بعدة ميزات منها أنها موجهة نحو التنمية وقائمة على الطلب وشفافة وهي تأخذ بعين الاعتبار الأولويات والاحتياجات الخاصة بالبلدان النامية والبلدان الأقل نمواً على وجه الخصوص فضلاً عن مختلف مستويات التنمية المدركة في الدول الأعضاء، وينبغي إدراج الأنشطة في أطر زمنية لاستكمال البرامج. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يكون تصميم برامج المساعدة التقنية وآليات تسليمها وعمليات تقييمها خاصة بكل بلد. *التوصية 10:* مساعدة الدول الأعضاء على تطوير كفاءاتها المؤسسية الوطنية في مجال الملكية الفكرية وتحسينها من خلال المضي في تطوير البنى التحتية وغيرها من المرافق بهدف جعل مؤسسات الملكية الفكرية أكثر فعالية والنهوض بتوازن عادل بين حماية الملكية الفكرية والمصلحة العامة. وينبغي أن تنسحب هذه المساعدة التقنية أيضا على المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية بالملكية الفكرية. *التوصية 19:* الشروع في مناقشات حول كيفية العمل، ضمن اختصاص الويبو، على المضي في تسهيل نفاذ البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً إلى المعرفة والتكنولوجيا للنهوض بالنشاط الإبداعي والابتكاري وتعزيز تلك الأنشطة المنجزة في إطار الويبو. *التوصية 30*: ينبغي للويبو أن تتعاون مع منظمات حكومية دولية أخرى لإسداء النصح للبلدان النامية، بما فيها البلدان الأقل نمواً، بناء على طلبها، حول سبل النفاذ إلى المعلومات التكنولوجية المتعلقة بالملكية الفكرية وكيفية الانتفاع بها، ولا سيما في المجالات التي توليها الجهة صاحبة الطلب أهمية خاصة. *التوصية 31*: اتخاذ مبادرات تتفق عليها الدول الأعضاء وتسهم في نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية، كتوجيه التماس إلى الويبو بتسهيل نفاذ محسّن إلى المعلومات العلنية الواردة في سندات البراءات.
وصف موجز للمشروع	يهدف المشروع الرائد إلى المساعدة في الحد من حوادث الشغل والأمراض المهنية في تونس وثلاث بلدان نامية أخرى من خلال الابتكار واستخدام أدوات الملكية الفكرية. وكما هو موضح أدناه، فإن الوقاية من المخاطر المهنية وتحسين ظروف العمل هو مصدر قلق رئيسي لتونس وغيرها من البلدان النامية. لذا تُبذل الجهود لتحسين ظروف السلامة والصحة في مكان العمل. ويتمثل أحد التحديات المطروحة في هذا المجال في الافتقار إلى التكنولوجيات المناسبة التي يمكن أن تساعد في الوقاية من الحوادث والأمراض في كل قطاع وصناعة على حدة. فتسخير التكنولوجيا المناسبة ضروري لضمان سلامة العمال أثناء استخدام الأدوات والآلات، إلى جانب معدات الحماية الشخصية. ومن المحتمل أن يكون بعض من هذه التكنولوجيا متاحًا بالفعل، على الرغم من نقص معرفة المستخدمين المحتملين في البلدان النامية بها أو صعوبة النفاذ إليها. وعلاوة على ذلك، يمكن أن يكون إيجاد حلول مبتكرة جديدة للمخاطر التي يواجهها العمال في القطاع الصناعي أو أي قطاع آخر أمرًا بالغ الأهمية. ويمكن أن يساهم التعاون بين المستخدمين

	والمنتجين وموردي الأدوات والآلات ومعدات الحماية الشخصية في ضمان توافر المواد الكافية والنفاذ إليها. وهذا من شأنه أن يقلص من مستويات التعرض لمخاطر الحوادث، وبذلك يساهم في زيادة القدرة التنافسية للمقاولات. ويكمن التحدي الآخر في استخدام الأدوات والآلات ومعدات الوقاية الشخصية المقلدة التي لا تلبي معايير السلامة والصحة اللازمة. ولابد أيضا من إذكاء الوعي بالمخاطر التي قد تنطوي عليها هذه المواد المقلدة على رفاه العمال من أجل الوقاية من الحوادث والأمراض المهنية. ولتحقيق هذه الأهداف، يقترح هذا المشروع الرائد تنفيذ الاستراتيجيات والإجراءات الموضحة أعلاه، على أساس التعاون بين أصحاب المصلحة الرئيسيين الذين يمكنهم المساهمة في تحسين ظروف العمل وأمن العمال من خلال الابتكار واستخدام أدوات الملكية الفكرية.
البرامج التي يقع ضمنها تنفيذ المشروع	
الروابط مع برامج أو مشاريع أجندة التنمية الأخرى	مشاريع أجندة التنمية: مشروع بشأن استحداث أدوات للنفاذ إلى المعلومات المتعلقة بالبراءات، المرحلتان الأولى والثانية (CDIP/4/6 وCDIP/10/13)؛ تكوين الكفاءات في استخدام المعلومات التقنية والعلمية الملائمة لمجالات تكنولوجية معينة حلاً لتحديات إنمائية محددة (CDIP/5/6 Rev.)
الصلة بالنتائج المرتقبة في البرنامج والميزانية	
مدة المشروع	36 شهراً
ميزانية المشروع	الميزانية الإجمالية: سيجري إعدادها لاحقا
2. وصف المشروع	
1.2 مقدمة	
منذ الاستقلال في عام 1956، كرست السلطات التونسية حصة كبيرة من الدخل القومي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبشكل خاص، لتحسين الظروف المعيشية للسكان من خلال الالتحاق غير المسبوق بالمدارس، وسياسة نشطة لتحرير المرأة، وإطلاق برنامج طموح وثوري لتنظيم الأسرة في عام 1966 للحد من المواليد، واعتماد أداة التعويض ومراقبة الأسعار لمساعدة الأسر الفقيرة وذات الدخل المنخفض. وتوسعت سياسة التضامن الوطني هذه تجاه الفقراء، خاصة منذ ثمانينيات القرن الماضي، مع ظهور برنامج التكيف الهيكلي، الذي أعقب التغيرات الهيكلية في الاقتصاد العالمي وظهور عصر جديد من العولمة. وبالتالي، يحتل قطاع الضمان الاجتماعي مكانة مهمة في السياسة الاجتماعية التونسية باعتباره ناقلًا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وأحد العناصر الرئيسية للحفاظ على السلم الاجتماعي. ومع ذلك، على الرغم من هذه الجهود التي تبذلها السلطات العامة لتهيئة بيئات عمل صحية وآمنة، فإن عدد الأيام الضائعة نتيجة حوادث الشغل أو الأمراض المهنية لا يزال مرتفعاً. ومن المحتمل أن يؤثر هذا على رفاهية العمال ونمو المؤسسة وقدرتها التنافسية. وفي الواقع، يُسجل سنويا متوسط 000 46 حادث شغل وسط ما يقارب 1 500 000 عامل. وتقع الغالبية العظمى من هذه	

الحوادث (94.5 في المائة) في مكان العمل، بينما 5.5 في المائة المتبقية هي حوادث تقع أثناء التنقل للعمل. ويشكل إجمالي عدد أيام التوقف عن العمل أيضًا معيارا لتقييم شدة الحوادث المؤثرة سلبا على الإنتاجية. وبالتالي، يتم الإبلاغ عما يقارب 1 000 000 يوم توقف عن العمل سنويًا. ويُضاف إلى ذلك حالات الأمراض المهنية التي تصل إلى ما يقارب 1 600 حالة يكون فيها التوقف عن العمل إما دائم أو طويل الأمد، حسب شدة المرض.

ومن المرجح أن يسري نفس الوضع في البلدان النامية الأخرى أيضًا. ووفقًا لمنظمة العمل الدولية،[1] يموت أكثر من 2.78 مليون شخص سنويًا نتيجة حوادث العمل أو الأمراض المرتبطة بالعمل في جميع أنحاء العالم. وهناك أيضًا 374 مليون حادث عمل غير مميت كل عام، مما يؤدي إلى أكثر من 4 أيام من التغيب عن العمل. ولا تعتبر التكلفة البشرية مرتفعة بشكل مهول فحسب، بل إن العبء الاقتصادي لممارسات السلامة والصحة المهنية غير الملائمة يقدر بنحو 4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي السنوي العالمي.

وتتسم قضايا السلامة والصحة المهنية بالغموض في البلدان النامية بشكل عام، ولكن المخاطر غالبًا ما تكون أكبر مما هي عليه في البلدان الصناعية. كم يؤدي توسع الاقتصاد غير الرسمي، وكذلك تقليد الأدوات والآلات ومعدات الحماية الشخصية، إلى تفاقم هذه المشكلة والمخاطر التي تنطوي عليها.

وتتميز السياسات التي تهدف إلى معالجة هذه المشكلة بتعدد الجوانب وبالتالي يلزم بذل جهود من جهات فاعلة مختلفة. وفي هذا السياق، تنفذ منظمة العمل الدولية مشاريع تهدف إلى تحسين السلامة والصحة في مكان العمل والوقاية من حوادث الشغل والأمراض المهنية في البلدان النامية. ومن هذه المشاريع، يجري تنفيذ مشروع بعنوان "النهوض بحوكمة العمل في الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ودعم الانتقال من الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي في أفريقيا" في تونس، من بين بلدان أخرى، باستراتيجية ذات شقين: "1" دعم مفتشيات العمل الوطنية لضمان الامتثال للقوانين السارية بشكل أفضل؛ (2) تكوين كفاءات الحكومات وأرباب العمل والعمال وممثليهم لتعزيز وتنفيذ اللوائح القائمة في مجال السلامة والصحة المهنيتين.

ويمكن للملكية الفكرية أيضًا أن تساهم في تلك الجهود، من خلال توفير بيئة أكثر أمانًا للعمال من خلال التكنولوجيات المبتكرة. ولابد من معرفة التكنولوجيا المناسبة والنفاذ إليها لضمان سلامة الأدوات والآلات التي يستخدمها العمال، وكذلك معدات الوقاية الشخصية الخاصة بهم. كما يكتسي الوعي بالمخاطر التي تنطوي عليها السلع المقلدة التي لا تفي بمعايير السلامة والصحة اللازمة أهمية قصوى.

2.2 الأهداف

يهدف المشروع إلى المساعدة في الحد من حوادث الشغل والأمراض المهنية من خلال الابتكار واستخدام أدوات الملكية الفكرية.

الأهداف المحددة:

1. تقييم احتياجات صناعة أو قطاع معين فيما يتعلق بحوادث الشغل والأمراض المهنية.
2. تحديد التكنولوجيا المبتكرة المتاحة التي يمكن أن تستجيب لاحتياجات تلك الصناعة أو القطاع المعين للحد من حوادث الشغل والأمراض المهنية.
3. إذكاء الوعي بالملكية الفكرية وأثرها في تحسين ظروف العمل.
4. إنشاء شبكات فعالة ومستدامة لتعزيز التعاون الأفضل بين أولئك الذين يستخدمون الابتكارات وأولئك الذين ينشئونها إلى جانب نقل التكنولوجيا من أجل الحد من حوادث الشغل والأمراض المهنية.

3.2. استراتيجية التنفيذ

[1] https://www.ilo.org/global/topics/safety-and-health-at-work/lang--en/index.htm

1.3.2 نطاق المشروع

سيُنفذ المشروع في تونس وثلاثة بلدان رائدة مستفيدة أخرى.

2.3.2 معايير اختيار البلدان المستفيدة

سيعتمد الاختيار الفعلي للبلدان الرائدة الثلاثة الأخرى على جملة من المعايير منها ما يلي:

- وجود سياسات وطنية مؤسسية بشأن الضمان الاجتماعي ومكافحة حوادث الشغل والأمراض المهنية؛
- إظهار السلطات السياسية لرغبتها في زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات من خلال تحسين سلسلة القيمة والقدرة على الابتكار؛
- والتزام البلد بتخصيص الموارد اللازمة لتنفيذ الفعال للمشروع واستدامته.

ويجب على الدول الأعضاء الراغبة في المشاركة في المشروع تقديم اقتراح يحتوي على بيان موجز بشأن النقاط المذكورة أعلاه. ويجب عليها أيضًا ذكر المؤسسة المسؤولة عن إدارة المشروع وتعيين شخص مسؤول عن رصد المشروع.

3.3.2 استراتيجية تنفيذ المشروع

سيتم تحقيق أهداف المشروع من خلال استراتيجية التنفيذ المفصلة أدناه. وسيُنفذ كل نشاط من الأنشطة في كل بلد من البلدان الرائدة.

- ✓ دراسة اقتصادية تحلل تأثير حوادث الشغل والأمراض المهنية على إنتاجية صناعة أو قطاع معين في البلد الرائد، بالإضافة إلى تحديد الفوائد المحتملة لاستخدام التكنولوجيا المناسبة.
- ✓ تقييم للاحتياجات التكنولوجية لصناعة أو قطاع معين للوقاية من حوادث الشغل والأمراض المهنية. ويتطلب إجراء هذا التقييم جمع المعلومات من جميع أصحاب المصلحة المعنيين، على سبيل المثال: المؤسسات الوطنية المسؤولة عن الأمور المتعلقة بحوادث الشغل والأمراض المهنية؛ ومديرو وعمال مؤسسات الصناعة أو القطاع؛ والموردين؛ والجامعات ومراكز البحوث والمراكز التقنية والجهات الأخرى المشاركة في الابتكار.
- ✓ تحديد أنسب التكنولوجيات الحالية المتاحة لتلبية احتياجات صناعة أو قطاع معين، باستخدام البراءات والمصادر العلمية والتقنية.
- ✓ تنظيم ندوات وطنية لإذكاء الوعي بين جميع أصحاب المصلحة (الهيئات العامة، والجهات المشاركة في الابتكار والتكنولوجيا، والموردين، والمستخدمين، والعمال) حول تأثير الابتكار، وأهمية النفاذ إلى التكنولوجيا المناسبة واستخدامها، ومخاطر التقليد في هذا المجال. وستساعد الندوات أيضًا في إنشاء شبكات فعالة لتعزيز تعاون أفضل بين المستخدمين والجهات المشاركة في الابتكار في هذا المجال.
- ✓ إنتاج مواد لإذكاء الوعي.

[نهاية المرفق والوثيقة]